الأمم المتحدة

A/56/129

الجمعية العامة

Distr.: General
2 July 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١١١ (ز) من القائمة الأولية*

البيئة والتنمية المستدامة: تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

الإجراءات الملموسة التي يجري اتخاذها لتشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢

ثانيا - معلومات أساسية ٣

ثالثا - العلاقة ببرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ..... ٤

رابعا - التنسيق والتعاون الدوليان ٥

خامسا - العوائق والقيود التي تعوق تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والخيارات الإجرائية اللازمة للتغلب عليها ١٣

سادسا - خاتمة ١٦

* A/56/50.

230701 210701 01-43703 (A)

أولا – مقدمة

١ – أيدت الجمعية العامة في قرارها ٧/٥٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ بوصفه مساهمة في البرنامج الشامل للتنمية المستدامة، ودعت، في قراريها ٢١٥/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢٠٥/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان إدماج هذا البرنامج بصورة كاملة في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة. وفي القرار الثاني كررت تأكيد أن الجهود المتضافرة على الصعيدين الوطني والدولي لا غنى عنها من أجل التنمية المستدامة، التي تتضمن، في جملة أمور، توفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا من أجل نظم الطاقة الفعالة من حيث التكلفة، واستعمال أنواع الطاقة المتجددة السلمية بيئيا على نطاق أوسع.

٢ – وقد أحاطت الجمعية العامة علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن الإجراءات الملموسة التي يجري اتخاذها لتشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦ – ٢٠٠٥ (A/55/91) وإجراءات لتشجيع تعبئة الموارد. ودعت الجمعية المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم، حسب الاقتضاء، وعن طريق جملة أمور منها توفير الموارد المالية، للجهود التي تبذلها البلدان النامية للمضى قدما تجاه أنماط مستدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها. وكررت دعوتها إلى جميع مؤسسات التمويل ذات الصلة، والجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، فضلا عن مؤسسات التمويل الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، إلى القيام، حسب الاقتضاء، بدعم الجهود التي تبذل في الوقت الحاضر من أجل تنمية قطاع الطاقة المتجددة في البلدان النامية بالاستناد إلى مصادر الطاقة المتجددة السليمة بيئيا التي ثبت صلاحيتها، مع المراعاة التامة للبنية الإنمائية للاقتصادات المعتمدة على الطاقة في البلدان النامية، وإلى المساعدة على إنجاز معدلات الاستثمار الضرورية لتوسيع نطاق إمدادات الطاقة خارج المناطق الحضرية.

٣ – وإعرابا من الجمعية العامة عن تقديرها لما يبذله الأمين العام من جهودد متواصلة من أجل توجيه انتباه مصادر التمويل والمساعدة التقنية ذات الصلة إلى البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، فإنها شجعت الأمين العام على مواصلة بذل الجهود لتعزيز تعبئة المساعدة التقنية والتمويل الكافيين، ولتعزيز الفعالية والاستفادة الكاملة من التمويل الدولي المتاح مع كفالة التنفيذ الفعال للمشاريع الوطنية والإقليمية ذات الأولوية القصوى في مجال مصادرة الطاقة المتجددة. واعترفت الجمعية العامة أيضا بأن استخدام التكنولوجيات المتاحة

للطاقة المتجددة على نطاق أوسع يقتضي نشر التكنولوجيات المتاحة على نطاق عالمي، بوسائل من بينها التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب.

٤ - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين عن الإجراءات الملموسة التي يجري اتخاذها لتشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك التنفيذ الفعال للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ وتعبئة الموارد اللازمة له. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - معلومات أساسية

٥ - ما برح القلق يتزايد إزاء التلوث الناجم عن استخدام الطاقة حيث زاد اعتراف الوسط العلمي بالمشكلة، كما تحسنت القاعدة العلمية اللازمة لصنع القرارات المتعلقة بانبعاثات غاز الدفيئة نتيجة للنشاط البشري. وجاء في التقرير التقييمي الثالث المقدم من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ المعنون تغير المناخ عام ٢٠٠١: الأساس العلمي أن الدليل على التأثير البشري على المناخ هو الآن أقوى مما كان عليه وقت تقديم تقرير التقييم الثاني (١٩٩٥)، وأن من المحتمل أن يكون تزايد تكثف غازات الدفيئة في الجو نتيجة للأنشطة البشرية قد أسهم إلى حد كبير في الاحترار العالمي الذي لوحظ على مدار فترة الخمسين عاما الماضية (انظر E/CN.17/2001/2).

٦ - وعلاوة على ذلك، قام الفريق الحكومي الدولي بتنقيح تقديراته السابقة المتعلقة بارتفاع درجة الحرارة من ١-٣,٦ درجة مئوية إلى ١,٥-٦ درجة مئوية. ومن ثم فإن زيادة تكثف غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو وعدد من غازات الدفيئة الأخرى ما زال مصدرا من مصادر القلق الواسع النطاق. ولاحظ تقرير الفريق الحكومي الدولي أن تكثف ثاني أكسيد الكربون في الجو قد ارتفع الآن إلى ٣٦٠ جزءا لكل مليون بعد أن كان ٢٧٠ جزءا لكل مليون قبل العصر الصناعي.

٧ - ويثور القلق أيضا إزاء الملوثات المتمركزة الناشئة عن استخدام الوقود الأحفوري، بما في ذلك أكسيدات الكبريت والنيتروجين، وأول أكسيد الكربون، والمواد الجزيئية المعلقة. وتسهم هذه الغازات، بصورة متنوعة في استنفاد طبقة الأوزون في الستراتوسفير وسقوط الأمطار الحمضية، فضلا عن زيادة حالات سوء الصحة والوفاة. وهنا إقرار متزايد بالحاجة إلى تخفيف حدة هذه الآثار الناجمة عن استخدام الوقود الأحفوري أو منعها إن أمكن.

٨ - وهناك نحو بليون شخص لايمكنهم الحصول على خدمات الطاقة الحديثة ويعيش معظمهم في المناطق الريفية التي تستخدم فيها مصادر الطاقة غير التجارية، مثل الكتلة الحيوية، وخشب الوقود، والفحم أساسا في الطبخ. ويقل الطلب الفعلي داخل المناطق الريفية بكثير من البلدان النامية نتيجة مستويات الدخل المنخفض والكثافة السكانية المنخفضة. وغالبا ما يكون الوصل بشبكة الكهرباء الوطنية صعبا ومكلفا بصورة معوقة. وفي ظل هذه الظروف، قد يكون من المفيد النظر في اللجوء إلى الطاقة المولدة من المصادر المتجددة.

٩ - وقد أوجدت الشواغل البيئية والاجتماعية المتنامية لدى صانعي القرارات وعامة الجمهور على السواء بعدا جديدا في التصور الخاص بالمساهمة العظيمة المحتملة التي يمكن أن تقدمها الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة. ويمثل البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ أداة متاحة لخدمة المجتمع الدولي بغرض تشجيع وتعزيز استخدام موارد الطاقة المتجددة السليمة بيئيا[(١)].

ثالثا - العلاقة ببرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

١٠ - أدرجت الطاقة المتجددة في مداولات الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التي عقدت في نيويورك، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١ وأبرزت بوصفها وسيلة من وسائل زيادة دعم نظم الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. وأوصت اللجنة بوجه خاص بأن تقوم الحكومات بتطوير خدمات الطاقة، لاسيما داخل المناطق الريفية، من خلال أمور منها، حسب الاقتضاء، دعم زيادة استخدام الطاقات المتجددة في الشبكات المترابطة واللامركزية، ووضع سياسات وبرامج ملائمة لزيادة مساهمة الطاقات المتجددة في الاستهلاك الإجمالي من الطاقة، وتشجيع استخدام الموارد الطبيعية المتجددة مثل الطاقة الشمسية، والرياح، والكتلة الحيوية، والحرارة الجوفية، والطاقة المائية بما فيها الطاقة المائية الصغيرة وطاقة المحيطات للوفاء بجزء من احتياجات الطاقة اللازمة للتنمية المستدامة. وأوصت كذلك بوضع وتنفيذ تدابير تكفل زيادة إمكانية تحمل تكلفة تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتعزيز الدعم المالي المقدم للبلدان النامية لتشجيع استخدام الطاقة المتجددة.

١١ - وأوصت لجنة التنمية المستدامة، في معرض معالجة احتياجات الطاقة في المناطق الريفية، بأن تشجع الحكومات استخدام الكتلة الحيوية بشكل مستدام وكذلك ، حسب الاقتضاء، أشكالا أخرى من الطاقة المتجددة، ودعم الجماعات المحلية والمنظمات غير

(١) استُخدم مصطلح ''الطاقة الشمسية'' هنا بمعناه العام وهو يشير إلى أشكال الطاقة المتجددة كافة بما فيها الأشكال الشمسية الحرارية، والشمسية الكهرضوئية، والكتلة الحيوية، والرياح، والمائية الصغيرة، والمد، والمحيطات، والحرارية الجوفية.

الحكومية في مجال تشجيع وتوفير التكنولوجيات السليمة بيئيا المستحدثة بما فيها تكنولوجيا الطاقة الشمسية، وتشجيع بناء القدرات داخل المجتمعات المحلية وإزالة الحواجز الماثلة أمام تنفيذ السياسات المتعلقة بتطوير الطاقة المتجددة داخل المناطق الريفية، وتشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الريفية، بما فيها الجماعات المحلية المسؤولة عن جدول أعمال القرن ٢١، بدعم من المجتمع الدولي، في تطوير واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة وفاء باحتياجاتها اليومية من الطاقة.

١٢ - وقامت اللجنة المعنية بتسخير الطاقة و الموارد الطبيعية لأغراض التنمية في دورتها الثانية التي عقدت في نيويورك، في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٠، بالتوصية، كجزء من مدخلاتها في المداولات بشأن الطاقة التي ستجري خلال الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، بوضع وتنفيذ السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية بغرض تهيئة بيئة ملائمة لتطوير واستخدام موارد الطاقة المتجددة، ولإسراع خطى استخدام هذه الموارد، بصورة تغطي جميع قطاعات الاقتصاد. كما أوصت بتعزيز أنشطة البحث والتطوير، وتوسيع نطاق الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص في نشر تكنولوجيات الطاقة المتجددة، وتنفيذ الإطارات التنظيمية فضلا عن التركيز بقدر أكبر على التثقيف والتدريب، ووضع تشديد أكبر على التعاون بين بلدان الجنوب في ميدان استخدام الطاقة المتجددة. وأوصت اللجنة كذلك باستخدام البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، كوسيلة لتعزيز تطوير وتنفيذ تكنولوجيات الطاقة الشمسية، وبتنفيذه تنفيذا تاما.

١٣ - وشجعت الجمعية العامة في قرارها ٥٥/٢٠٥ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمخصصة للطاقة على تنسيق المساهمات المقدمة من جميع منظمات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة خلال الاستعراض الذي يجري كل عشر سنوات للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

رابعا - التنسيق والتعاون الدوليان

١٤ - شجعت الجمعية العامة أيضا في قرارها ٥٥/٢٠٥ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمخصصة للطاقة على مواصلة ما تبذله من جهود لكفالة إدماج عمل البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ إدماجا تاما في صلب الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومنذ إنشاء فرقة العمل، شمل ما تقوم به من تنسيق للأنشطة تلك الأنشطة التي تدخل في نطاق البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥. وقد تم النظر بوجه خاص في البرنامج العالمي للطاقة الشمسية

١٩٩٦-٢٠٠٥ خلال الدورة الخامسة لفرقة العمل عندما قدم ممثل عن اليونسكو إحاطة عن حالة البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ وأتيحت لفرقة العمل فرصة مناقشة كل مشروع على حدة واستطلاع أفضل وسيلة للمساهمة في البرنامج. وقد وضعت فرقة العمل مصفوفة للأنشطة لتكون بمثابة أداة لتيسير التعاون والتنسيق فيما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في مجال الطاقة، بما في ذلك البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥. والمصفوفة هي وثيقة دائمة تقوم فرقة العمل باستكمالها ووضع تفاصيلها دوريا وهي متاحة للجمهور على عنوان http://www.un.org/esa/sustdev.iaenrma.htm.

١٥ - وتضمن برنامج اليونسكو في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ أحكاما بشأن الأنشطة التي تسهم في تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، وخولت فيه إلى المدير العام السلطة بأن يتخذ إجراءات ملموسة لكفالة أن يصبح البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ مسعى مشتركا تقوم به منظومة الأمم المتحدة قاطبة. ومن المتوقع أن يوافق المجلس التنفيذي لليونسكو على مقترحات المدير العام بإدراج أنشطة لصالح استخدام أشكال الطاقة الجديدة والمتجددة بما فيها البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ في كل من الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ والبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ المتعلقين باليونسكو. وينظر أيضا المؤتمر العام لليونسكو في هذه المقترحات خلال خريف عام ٢٠٠١.

١٦ - وتواصل اليونسكو اتباع استراتيجية ذات شقين تتيح تشجيع المناقشات بشأن فرص الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فضلا عن تنشيط وظائف الدعوة والتعبئة، وتشجيع جهود التدريب والتعليم والمعلومات في ميدان الطاقة المتجددة.

١٧ - وتواصل اليونسكو أيضا تنفيذ وتشجيع البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة مع إيلاء اهتمام خاص بأفريقيا، وتقوم بتعزيز النظام الدولي للمعلومات والاتصالات في مجال الطاقة المتجددة. وترمي أساسا الأنشطة داخل البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة إلى تحسين استخدام مشاريع وبرامج الطاقة الشمسية وصيانتها وإدارتها ونقل الخبرة التكنولوجية. وقد تم تحسين التعليم الجامعي والتعليم المتواصل والتعليم من بعد في مجال استخدام الطاقة المتجددة وتطبيقاتها وذلك من خلال أنشطة التعليم والتدريب الموجهة نحو المتخصصين في هذا المجال مثل صانعي القرارات والسياسات، والباحثين، والمهندسين، وأساتذة الجامعات، والتقنيين. وإضافة إلى ذلك، بدأت اليونسكو في إصدار المنشور المعنون ''سلسلة علوم وهندسة الطاقة المتجددة''، بغرض تشجيع وضع المزيد من المواد التعليمية المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة.

١٨ - وقد جرى تصميم وتنفيذ منهاج مفاهيمي للتدريب في مجال الطاقة الشمسية لصالح فرع أفريقيا من البرنامج العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة، وذلك داخل مركز البحث والتطوير في المجالين العلمي والصناعي بزمبابوي. ويمثل هذا المنهاج أداة ومحفز تدريبيين مكيفين بما يتلاءم مع نشر المعرفة عن الطاقة المتجددة بغرض مد شبكات الكهرباء غير المركزية بالمناطق الريفية، وسوف يستخدم في تسيير حلقات العمل والبرامج التدريبية التي تستمر أسبوعا على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي. وقد جرى تنظيم أولى دورات تدريب المدربين باستخدام مرافق المنهاج لصالح الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في هراري بزمبابوي، في الفترة من ٢ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١.

١٩ - وفي إطار جهد آخر يرمي إلى تحسين قدرة الدول الأعضاء في هذا الميدان من خلال التدريب على استخدام وصيانة تكنولوجيات ومعدات الطاقة المتجددة، نظمت اليونسكو المدرسة الصيفية الثانية للبلدان المتحدثة باللغة الإنكليزية في أفريقيا بشأن "الطاقة الشمسية من أجل مد شبكات الكهرباء بالمناطق الريفية" وشارك فيها ٣٣ من الخبراء والمتخصصين في مجال الطاقة المتجددة ينتمون إلى بلدان الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي في هراري بزمبابوي، خلال الفترة من ١٦ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ويدعم هذا الجهد بأدلة تدريبية أعدتها اليونسكو عن استخدام وصيانة النظم الكهربائية الضوئية لضخ المياه وعن استخدام وصيانة نظم الغازات الحيوية، التي سيجري توزيعها أيضا على نطاق أوسع.

٢٠ - ودعمت اليونسكو أيضا دورة تدريبية في مجال نظم الطاقة الشمسية المنزلية في لومبوك بإندونيسيا، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بالتعاون مع الوكالة الإندونيسية للتقييم وتطبيق التكنولوجيا، داخل إطار مشروع بشأن ''التعليم المتعدد القنوات لتمكين المزارعات من استخدام الطاقة المتجددة''.

٢١ - وتواصل اليونسكو بذل الجهود، في ارتباط بالجهات الشريكة المتعددة الأطراف والمؤسسات الوطنية المتخصصة، لتشجيع استخدام الطاقة على نطاق أوسع وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي من خلال تنظيم الأعمال التجارية الإقليمية ومنتديات الاستثمار بشكل مشترك في مجال مصادر الطاقة المتجددة. ونُفذت بنجاح ثلاثة منتديات موجهة نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ (كوالا لامبور، ماليزيا، ١٤-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)، والمنطقة العربية (مسقط، عمان، ١٢-١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠)، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط (مراكش، المغرب، ١٤٠١٧ أيار/مايو ٢٠٠١). وساعدت هذه المنتديات على إتاحة فرص التمويل للمشاريع التي تستخدم تكنولوجيات الطاقة المتجددة لصالح التنمية المستدامة وهي تشكل لذلك مبادرة ملموسة لمساعدة الدول الأعضاء على تعبئة الموارد

وتعيين الفرص المالية بتيسير الاتصالات والتفاعل فيما بين صانعي القرارات والسياسات، والسلطات المحلية، والمستثمرين، ومؤسسات التمويل، ورجال الصناعة، ومرافق الكهرباء، والمديرين والباحثين والمتخصصين في ميدان الطاقة المتجددة.

٢٢ - وقد بُذلت جهود أخرى أيضا لتشجيع إنشاء المجلس الأفريقي للطاقة الشمسية وتشجيع الطاقة المتجددة في أفريقيا من خلال مشاركة اليونسكو بفعالية في ''تشجيع الطاقات المتجددة داخل أفريقيا''، وهو محفل عقد في نيامي بالنيجر في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وخلال ذلك المحفل، نوقشت المواضيع الرئيسية التالية: (أ) التعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة، (ب) مد الشبكات الكهربائية غير المركزية بالمناطق الريفية، (ج) الطاقة المتجددة لأغراض التنمية. ومن بين الوثائق التي أعدتها اليونسكو لهذا الاجتماع الوثيقة المعنونة ''البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥: أفريقيا - آليات التنفيذ (خطة)'' التي قدمت إلى السلطات في أفريقيا.

٢٣ - وسوف يوفر تقييم وضع خطة عملية لمساهمة اليونسكو في البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ الفرصة أمام اليونسكو لاستكمال برنامجها في مجال الطاقة ومواءمته مع ما ينشأ من أولويات.

٢٤ - واتخذت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عددا من المبادرات الملموسة لمساعدة البلدان في مجال تطوير الطاقة المتجددة والاستفادة منها. ويجري حاليا، بتمويل مشترك من مرفق البيئة العالمية وحكومات استراليا والصين وهولندا، تنفيذ مشروع في الصين لإزالة الحواجز الماثلة أمام استغلال الطاقة المتجددة تجاريا بشكل سريع. وتتضمن الأنشطة الرئيسية المساعدة التقنية وبناء القدرات لإيجاد إطار للسياسات يشجع على تطوير الطاقة المتجددة، ويوفر الحوافز والآليات الجديدة اللازمة للتمويل وترتيبات الائتمان، ويشجع النماذج التجارية المبتكرة بمشاركة أصحاب الأعمال الحرة، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية. وفي إطار المشروع أُنشئت الرابطة الصينية لصناعة الطاقة المتجددة ويجري تعزيزها وذلك كجزء من النهج السوقي المتبع فيه، كما يجري في إطاره إعداد حافظة من مشاريع الطاقة المتجددة المقبولة لدى المصارف داخل مرفق فرص الاستثمار، إلى جانب إنشاء نظام للمعلومات من أجل بيانات موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وختاما، وفر المشرع بعض تطبيقات الطاقة المتجددة التي كان لدى الصين حتى ذلك الوقت خبرة ضئيلة فيها، مثل نظم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المختلطة، وتكنولوجيات الكتلة الحيوية والغازات الحيوية المتقدمة.

٢٥ - وفي إطار صندوق استئماني أنشأته حكومة إيطاليا، تقدم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أيضا المساعدة إلى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية لإنشاء مشاريع ترمي إلى تشجيع الإضاءة الشمسية داخل المنازل والمدارس والمراكز المجتمعية وتصنيع معدات تعمل بالطاقة الشمسية مثل أجهزة المذياع والتلفزيون والثلاجات الطبية. وجرى في الآونة الأخيرة إتمام مشاريع داخل موريشيوس، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وسيشيل وسانت هيلانة وجزر سليمان، وهناك مشاريع أخرى يجري تنفيذها في فيجي وجزر مارشال وبابوا غينيا الجديدة. وأنشأت حكومة هولندا صندوقا استئمانيا داخل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتوفير المساعدة لمصرف التنمية الأفريقي بغرض بناء القدرات اللازمة داخل المصرف لدعم برامج الطاقة المتجددة التابعة للدول الأعضاء الأفريقية. وإضافة إلى ذلك، يجري تقديم المساعدة إلى الجمهورية العربية السورية في مجال إعداد خطة رئيسية لتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتطبيقها. وتم بنجاح داخل الدول العربية إتمام مشروع إقليمي بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على بناء القدرات المحلية لتطبيق برامج الطاقة المتجددة. وقد أُولى اهتمام خاص بالتطبيقات غير المركزية بالمناطق الريفية، وتطوير الأعمال الحرة، والمعايير، وأفضل الممارسات.وقد مهد المشروع السبيل أمام تبادل أفضل للمعلومات فيما بين البلدان المشاركة بشأن تطوير الطاقة المتجددة وآفاقها، وكذلك بشأن الخبرة الفنية المتاحة داخل المنطقة وخارجها. ويجري في الهند تنفيذ مشاريع بشأن الكتلة الحيوية لصالح الاقتصادات الريفية والاستغلال التجاري للطاقة الريفية بغرض إدرار الدخل وتنفيذ التطبيقات التجارية. وإضافة إلى ذلك، وافقت أيضا مؤسسة الأمم المتحدة على عدة مشاريع جديدة في مجال الطاقة المتجددة لتتولى تنفيذها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية داخل الصين والهند.

٢٦ - ووفر مرفق البيئة العالمية، من خلال وكالاته التنفيذية الثلاث (البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)، مستويات عالية من التمويل لمشاريع الطاقة المتجددة داخل البلدان النامية. فقد وافق المرفق، خلال عقده الأول (١٩٩١-٢٠٠٠)، على مبلغ ٥٧٠ مليون دولار في شكل منح لصالح ٤٨ مشروعا من مشاريع الطاقة المتجددة داخل ٤٧ من البلدان ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية. وتجاوزت الأموال التي تم تعبئتها لصالح هذه المشاريع مبلغ ثلاثة بلايين دولار، حيث تلقت المنح المقدمة من المرفق أيضا تمويلا كبيرا وموارد أخرى من الحكومات، ووكالات مانحة أخرى، ومصارف إنمائية إقليمية، ووكالات تنفيذية، والقطاع الخاص. وتندرج مشاريع الطاقة المتجددة هذه داخل فئتين: المشاريع الرامية إلى إزالة الحواجز الماثلة أمام أسواق التكنولوجيات التجارية أو شبه التجاية، والمشاريع الرامية إلى خفض تكاليف

التكنولوجيا في الأمد الطويل من خلال البحوث والبيان العملي والاستغلال التجاري. وسعى المرفق إلى إشراك القطاع الخاص ودعمه وتشجيع الأسواق التجارية والمستدامة المتعلقة بمجموعة متنوعة من تطبيقات الطاقة المتجددة، وتحقيق الهدف بعيد المدى المتمثل في تهيئة أسواق خاصة مستدامة لتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة داخل البلدان النامية وتعظيم ما يحققه ذلك من فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية إلى أقصى حد. وتضم مشاريع الطاقة المتجددة التابعة للمرفق شركات خاصة في صورة شركات تصنيع وشركات تجارية، ومنفذي مشاريع محليين، ووسطاء ماليين، ومتلقين للمساعدة التقنية، وموردي ومقاولي التكنولوجيا، ومنفذي المشاريع. فعلى سبيل المثال، يتلقى منفذو المشاريع التابعون للقطاع الخاص، تمويلا ومساعدة تقنية، ويستفيدون في الوقت ذاته من تحسين الأطر التنظيمية.

٢٧ - ومن أمثلة المشاريع التي يمولها المرفق: دعم نظم الطاقة الشمسية المترلية داخل إندونيسيا وبنغلاديش وزمبابوي وسري لانكا والصين وفييت نام والهند؛ وطاقة الرياح؛ والقائمين بتطبيق الطاقة المائية الصغيرة داخل سري لانكا والصين والهند؛ والقائمين بتطبيق الطاقة المولدة من لباب قصب السكر داخل موريشيوس؛ ومصنعي ومركبي نظام تسخين المياه بالطاقة الشمسية في تونس. وتتضمن بعض المشاريع منحا لتطوير التكنولوجيا الداخلية، أساسا لصالح مصنعي توربينات طاقة الرياح ووحدات الطاقة الكهرضوئية الشمسية في الصين. ويسرت بعض المشاريع، من بينها مشاريع في سري لانكا، وضع نهوج مبتكرة لعمليات التمويل الصغيرة من خلال المنظمات المحلية، مما زاد من القدرة على تحمل التكاليف وتوسيع نطاق الأسواق المحلية. وقد بدأ المرفق في الآونة الأخيرة النظر في نهوج المشاريع الطويلة الأجل، مثل مشروع جديد في أوغندا مدته عشر سنوات يرمي إلى إزالة الحواجز السوقية الماثلة أمام قيام القطاع الخاص بتوفير زهاء ٧٠ ميغاوات من نظم الطاقة المولدة من الكتلة الحيوية، والمياه والطاقة الشمسية. وسوف يستفيد المشروع من قانون صادر حديثا بشأن الطاقة المولدة عن طريق القطاع الخاص وذلك من خلال بناء القدرات بشكل شامل، وتعزيز المؤسسات، واتباع نهوج تنظيمية بغرض تيسير إيجاد آليات تنفيذية تابعة للقطاع الخاص تكون مستدامة بيئيا.

٢٨ - ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال عمله مع مجموعة واسعة من الشركاء، في وضع وتطبيق نهوج ترمي إلى تحليل شتى سياسات الطاقة، وخيارات التخفيف من حدة التغير في المناخ، وإصلاح قطاع الطاقة، وتحقيق الكفاءة في الطاقة الصناعية، والآثار البيئية الناشئة عن خيارات النقل. وتتجه جهود برنامج البيئة أساسا نحو البلدان النامية، ويتم إنجاز معظم عمله بشكل مشترك مع معاهد تطوير الطاقة السليمة بيئيا الكائنة داخل البلدان في شتى أرجاء العالم. ويأخذ مركز التعاون في مجال الطاقة والبيئة التابع لبرنامج البيئة شكل

مجموعة دولية من العلماء والمهندسين والاقتصاديين توفر الدعم التقني والتحليلي لبرنامج البيئة والشركاء داخل البلدان النامية. وتضم بعض المشاريع والأنشطة المحددة في مجال الطاقة المتجددة مبادرة تهدف إلى تنمية مؤسسة الطاقة الريفية الأفريقية، التي تشرك القطاع الخاص في تقديم خدمات الطاقة الميسرة استنادا إلى تكنولوجيات نظيفة ومتجددة للطاقة داخل خمسة بلدان أفريقية. وتتضمن المشاريع مكونات متباينة تركز على تطوير المؤسسات، وبناء قدرات المنظمات غير الحكومية، وتمويل مؤسسات التدريب، وإصلاح السياسات داخل الحكومات.

٢٩ - ويقدم المرفق الاستشاري للاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة والكفاءة في الطاقة التابع لبرنامج البيئة المساعدة للمؤسسات المالية على تقييم الاستثمارات التي يمكن تقديمها لتكنولوجيا الطاقة المتجددة أوالكفاءة في الطاقة داخل البلدان ذات الاقتصادات النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية. وعمل برنامج البيئة أيضا على تعزيز قدرة دول جزر المحيط الهادئ على التخطيط لعملية إدماج توليد الكهرباء باستخدام الرياح في قطاعات الكهرباء التابعة لها وإدارة تلك العملية. وتشمل الأنشطة الأساسية تنظيم دورات عن طاقة الرياح داخل جامعة جنوب المحيط الهادئ، وتركيب التوربينات التجريبية، وتدريب الموظفين، وإعداد خطة لتطوير طاقة الرياح. وساعد برنامج البيئة الهيئة الكندية للموارد الطبيعية على تعزيز فائدة برامج الحاسوب المستخدمة في تحليل مرحلة ما قبل تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة وذلك بإضافة صحيفة عمل عن غازات الدفيئة كي تتيح للمحللين حساب الانبعاثات التي أمكن تجنبها بالاستثمار في تكنولوجيا الطاقة المتجددة؛ وعن طريق تعزيز السمات الدولية لهذه الأداة.

٣٠ - وأعد برنامج البيئة عددا من المنشورات عن تكنولوجيات الطاقة المتجددة وأعلن مبادرة تجريبية، هي المرفق الاستشاري للطاقة المستدامة، بغرض توفير معلومات ودعم تقني لأنشطة الطاقة المستدامة داخل بلدان نامية مختارة، مع التركيز على تغيير السياسات لإنشاء إطار لنهوج الطاقة المستدامة. ويركز الكثير من الخدمات الاستشارية المقدمة إلى الحكومات على الطاقة المتجددة. ويقوم برنامج البيئة جزئيا، استجابة لمقررات الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة، بتوسيع نطاق هذا الجهد التجريبي، مستخدما نهجا يربط داخل شبكة واحدة المراكز الهامة في مجال سياسات الطاقة والبيئة داخل البلدان النامية والمتقدمة النمو.

٣١ - وتشجع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة، بما في ذلك طاقة الكتلة الحيوية، والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والبحرية. وفي أفريقيا، تشجع المنظمة استخدام الكتلة الحيوية في الطاقة الصناعية وتدعم

المصنعين المحليين الذي يصنعون المعدات المطلوبة لتحويل الكتلة الحيوية واستخدامها. وتشجع اليونيدو كذلك تطوير القطاع الصناعي المخصص للطاقة المتجددة، مثل صناعة التوربينات في مصر. ولتحفيز الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، تنشر اليونيدو معلومات عن تطبيق تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية المستدامة. وقد أنشئ في أستراليا مركز متخصص لتطبيق الطاقة الشمسية كي يوفر دعما ومشورة بسرعة وبفعالية في مجال تكلفة تكنولوجيات الطاقة الشمسية وتسويق المشورة اللازمة لأصحاب الأعمال الحرة الساعين للاستثمار في صناعة الطاقة الشمسية وغيرها من تكنولوجيات الطاقة المتجددة.

٣٢ - وقد نفذت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشاريع للطاقة المتجددة تستهدف زيادة إمدادات أنواع الوقود الحيوي، وخفض استهلاك وقود الخشب، وزيادة الكفاءة في الطاقة (بتحسيين مواقد الغاز وتقنيات صناعة الفحم)، وتشجيع تطبيقات الطاقة المتجددة تعزيزا للانتاجية الزراعية وتوفير خدمات الطاقة في المناطق الريفية مثل الكهرباء، وتحسين آليات السوق والتجارة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتعاهد المشاكل الصحية، وتشجيع استخدام طاقة الكتلة الحيوية للتدفئة والكهرباء على حد سواء. وقد قامت المنظمة بأنشطة ترمي إلى التخطيط للطاقة والتدريب عليها على المستويين الإقليمي والوطني مثل البرنامج الإقليمي لتطوير طاقة الأخشاب في آسيا.

٣٣ - ويجرى أيضا تنفيذ برامج مكثفة ترمي إلى تشجيع تطوير الموارد المتجددة للطاقة واستخدامها عن طريق عدد من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، منها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (أسكوا). فعلى سبيل المثال، تستمر الجهود داخل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تشجيع زيادة الوعى بتكنولوجيات الطاقة المتجددة وما تحمله من إمكانات، وتعزيز بناء القدرات من خلال تنظيم الحلقات الدراسية وحلقات العمل لتقاسم الخبرات والمعرفة. ومن بين هذه الحلقات الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن استغلال تكنولوجيات الكتلة الحيوية تجاريا بغرض تعزيز استخدامها التي ستعقد في غوانجو بالصين في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بتنفيذ مشروع للمساعدة التقنية لتشجيع استغلال تكنولوجيات الطاقة المتجددة تجاريا داخل منطقة آسيا.

خامسا – العوائق والقيود التي تعوق تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والخيارات الإجرائية اللازمة للتغلب عليها

٣٤- رغم جوهرية الإجراءات المبينة في الفصل الرابع أعلاه، فمن الواضح أن ثمة حاجة للقيام بالمزيد من الإجراءات لتشجيع الموارد الجديدة والمتجددة للطاقة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥. لذا، فإن إجراء تحليل للعوائق والقيود التي تعوق تطوير المصادر الجديدة والمتجددة للطاقة والاستفادة منها من شأنه الإفادة في فهم الخيارات الإجرائية الممكنة. وقد وفرت الأعمال التحضيرية للمناقشة التي ستجري بشأن قضايا الطاقة خلال الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة فرصة لإجراء التحليل التالي بشأن هذه القضايا.

٣٥ – فرغم أن الطاقة المولدة من مصادر جديدة ومتجددة في أشكالها الحديثة، فيما عدا الطاقة المائية العظيمة، تضطلع بدور ضئيل نسبيا في نظم الطاقة العالمية، فإن دورها المتزايد تدريجيا يعتبر دورا حاسم الأهمية في حالة تحقيق أهداف الطاقة لأغراض التنمية المستدامة. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، في نيروبي عام ١٩٨١، تحاول الدول كافة اعتماد استراتيجيات لتشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بشتى الوسائل في ظل مجموعات مميزة من القيود. ومع توافر الخصائص المميزة لكل مصدر من مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، يواجه نشر التكنولوجيات اللازمة لتسخير كل مصدر منها حواجز وقيودا مميزة. ويتعين أن تراعي خيارات السياسات والاستراتيجيات اللازمة لزيادة نطاق تطبيق مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تنوع الظروف الوطنية، فضلا عن خيارات التكنولوجيا.

٣٦ – ويكمن التحدي الرئيسي في تطوير تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة والاستفادة منها على نطاق واسع يكفي للتأثير على حالة الطاقة وطنيا وعالميا. ورغم التقدم المحرز في تشجيع تطبيقات الطاقة المتجددة، ما زال هناك العديد من القيود والحواجز، رغم خفض حجم بعضها في السنوات الأخيرة. وقد تناسبت الإجراءات التي بادرت باتخاذها الحكومات والوكالات الدولية للتخلص من بعضها على مدار العقدين الأخيرين مع حجم الجهود المطلوبة لإدماج الطاقة المولدة من المصادرة الجديدة والمتجددة في صلب قطاع الطاقة.

٣٧ – وتشمل التحديات التي تواجه تطوير الطاقة الجديدة والمتجددة والاستفادة منها ما يلي:

(أ) ضعف الأولوية التي تولى لتطوير الطاقة المتجددة في التخطيط للطاقة ووضع السياسات العامة على الصعيد الوطني؛

(ب) اختلال التوازن بفعل الإعانات المقدمة إلى نظم الطاقة التقليدية (التي تشمل الإعانات المباشرة وغير المباشرة المقدمة للوقود)؛

(ج) انعدام الترتيبات المؤسسية المكافئة؛

(د) انتفاء الوعي بالتكنولوجيا، فضلا عن الوعي بفوائدها الاقتصادية والاجتماعية؛

(هـ) عدم كفاية الدعم المقدم لتطوير التكنولوجيا؛

(و) ما تعانيه الأسواق من بلبلة وقيود فيما يختص بإمكانية الحصول على التكنولوجيات؛

(ز) ما يُفرض على الواردات من رسوم ومكوس ذات معدلات مثبطة أو غير موحدة؛

(ح) ارتفاع التكلفة التي تقتضيها مسبقا نظم الطاقة المتجددة؛

(ط) ارتفاع تكاليف معاملات المشاريع الصغيرة الحجم؛

(ي) انعدام التمويل وترتيبات الإقراض؛

(ك) عدم كفاية استحداث المعايير وأفضل الممارسات بالنسبة إلى جميع نظم الطاقة المتجددة؛

(ل) انعدام الهياكل الأساسية التصنيعية؛

(م) ندرة الموارد البشرية الماهرة.

٣٨ - وتشكل تهيئة البيئة السياسية العامة المؤاتية المصحوبة بالترتيبات المؤسسية المناسبة على الصعيد الوطني خيارا رئيسيا لإسراع الخطى في عملية تطوير الطاقة المتجددة وتطبيقها على نطاق أوسع. وتبين تجربة بعض البلدان التي أنشأت وزارات أو إدارات أو وكالات حكومية منفصلة مخصصة حصرا للطاقة المتجددة أن مثل هذا الإجراء قد أدى على الدوام إلى إطلاق العنان لطائفة من مبادرات السياسة العامة وحفز الأنشطة على صعيد بلد برمته. إن وجود مركز تنسيق بين المؤسسات على الصعيد الوطني، إلى جانب نظراء له على الأصعدة اللامركزية يمكن البلد من تطوير نهج متماسك ومنسق يتضمن اشراك الكيانات ذات الصلة الموجودة في القطاعين العام والخاص، وإشراك المنظمات غير الحكومية.

٣٩ - وتشمل السياسات المتاحة ما يلي:

(أ) ربط سياسات الطاقة الجديدة والمتجددة بسياسات التنمية المستدامة والإجراءات المتسقة مع الاتفاقات الدولية؛

(ب) تهيئة بيئة تمكينية؛

(ج) السياسات والأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لجذب الاستثمارات؛

(د) توفير رسالة واضحة فيما يتعلق بالسياسات بغرض تعبئة جميع الأطراف الفاعلة وتحفيزها على اتخاذ ما يلزم من إجراءات.

٤٠ - وتشمل خيارات نشر التكنولوجيا ما يلي:

(أ) نهوج سوقية المنحى لإشاعة التكنولوجيات المتطورة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة المولدة من الطاقة الشمسية والرياح والكتلة الحيوية وغيرها؛

(ب) تعزيز التمويل اللازم للبحوث والتطوير والبيان العملي؛

(ج) الاستثمار في إنشاء مراكز التفوق الوطنية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة التي من شأنها أن تفضي بدورها إلى تعزيز القدرة المحلية؛

(د) إنشاء شبكات على كل من الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي بغرض جذب الدعم الدولي وتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب؛

(هـ) تيسير برامج البحوث المشتركة وتقاسم التكاليف في البحوث؛

(و) تيسير عملية التعلم من الخبرات لدى البلدان الصناعية في مجال إقامة روابط أوثق بين البحوث والتنمية والصناعة وفي إبرام الاتفاقات والشراكات من أجل التعاون الدولي.

٤١ - وتشمل الترتيبات المؤسسية ما يلي:

(أ) إقامة مؤسسات وطنية في القطاعين العام والخاص بغرض تنفيذ السياسات والأنظمة؛

(ب) دعم المؤسسات غير المركزية التي يمكنها توفير المساحات البينية الضرورية لتشجيع البرامج والاضطلاع بدور محفز من خلال توفير المعلومات العامة وتشجيع النهوج القائمة على المشاركة التي تضم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية؛

(ج) تيسير الشبكات المؤسسية في مجال البحوث والتنمية والبيان العملي.

٤٢ - يمثل تطبيق خطط مبتكرة للتمويل والائتمان، بما في ذلك تقديم قروض بشروط ميسرة للمستعملين وكذلك المصنعين، خيارا من شأنه توفير قوى الدفع المطلوبة لتوسيع نطاق تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة. وقد ظهرت خيارات مبتكرة للتمويل في السنوات الأخيرة ترمي إلى التغلب على الحواجز الماثلة أمام محاولة استغلال تكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة تجاريا.

سادسا - خاتمة

٤٣ - تمثل الإجراءات الملموسة التي يجري اتخاذها المتخذة لتشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥، تقدما على الصعيد الدولي حققته الحكومات كجزء من الجهد العالمي المبذول للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة في مجال الطاقة. بيد أن تحليل العوائق والقيود يبين أن ثمة حاجة لعمل المزيد على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، ويلمح إلى وجود الكثير من الخيارات التي يمكن النظر فيها بغرض التغلب عليها.

٤٤ - واستعدادا لعقد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢، تواصل الفرقة العاملة المشتركة بين الوكالات والمخصصة للطاقة بذل الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بشأن البرامج والمشاريع والأنشطة التي من شأنها تشجيع إدماج البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ إدماجا تاما في صلب ما تبذله منظومة الأمم المتحدة من جهود لتحقيق التنمية المستدامة. وتمكنت فرقة العمل من تنسيق المساهمات المقدمة من جميع المنظمات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة كي تنظر لجنة التنمية المستدامة في موضوع الطاقة خلال دورتها التاسعة كما تبذل الفرقة جهودا لتحقيق نفس النجاح خلال مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.